عن الحرام لا يجوز له ان يحرث شيأ من الاشجار والقضبان كصبح الندو كاس الدعليم والعرفج
واذا دفع القضبان وقت الربيع واخرج الكرم لا يحل له ان ياخذ من القضبان بعينه
من مدبح خشك وتتاح درجه في حد او مدجاع داود ولا يجوز للعامل ان يخرج
شيأ من العنب والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم رجل دفع ارضه
معاملة على ان يقوم عليها العامل بقدر منها يحتاج الى النشد و بقدر ما يحتاج
الى السقد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الكرين كما هو عادة اهل
بخارا فاضاعها البرد وفسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي يضمن الاكار ذلك
لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء العقد فاذا ترك ذلك
كان ضامنا

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلث الماء والنار والكلام يريد به شركة الملك انما اراد به
الاباحة في الماء الذي لم يحرز كماء الحوض والعيون والانهار والابيار لكل احد
ان يشرب منها ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء لا يسقي بها ارضه
ولا زرعه فاما الماء المحرز بالاواني لا ينتفع به الا باذن من احرزه فمن سبق باخذ الماء
وغيره يصير مملوكا له يملك تمليكه كسائر التملكات نحو الهبة والبيع والوصية
وغير ذلك فلو مات يورث عنه وكذا الحشيش والكلا اذا نبت في ارض انسان
بغير انبات يكون مباحا للكل من ياخذه الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه وان
كان لا يجد ذلك في موضع اخر يقول لصاحب الارض اما ان تحتش وترفع الى
واما ان تاذن لي بالدخول لخلاف الشجر فان الشجر اذا نبت في ارض انسان
بغير انبات يكون لصاحب الارض والشجر ما له ساق نحو السوق والنخل
والكلا والحشيش ما لا ساق له اذا نبت ينبسط على وجه الارض ومعنى الشركة
في الماء الشركة في الاصطلاح والاستصناع اذا اراد ان يصطلي بنار غيره او ياخذ
سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له ان ياخذ غير النار والجمر فان اراد
ذلك كان لصاحبه ان يمنعه الا ان ياخذ شيأ لا قيمة له ولا يضر به كان له
ان ياخذ بغير استيذان

فصل في الانهار بقر لقوم ولرجل ارض بجنبه
ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب وينيوضا ويسقي

مطلب اذا كان السكر بين ارضين وفيه شجار

مطلب ما لا يعرف له مالك كالنبع ونحوه لصاحب الارض

فادعى بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه الاشجار وانا ورثنا كرا اهل السكة
وجحده فالوا ان اقام المدعي البينة يقضي لهم وان لم يكن له بينة فاكان من الاشجار خارجا
عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة وما كان محاذيا لحريم النهر فهو لارباب النهر
لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض طاهونه لما شجر ونحوه ذلك على
شط الوادي الذي فيه نصب الماء وبعضه ابعد منه ارباب الطاهونة لا يستحق
المشجر شيأ للطاهونة لان المشجر لا تكون من توابع الطاهونة بل هي اصل بنفسها
فلذلك الطاهونة لا تدل على ملك المشجر فاذا لم يكن تبعا للطاهونة فاذا اختلف
فيه قوم فمن عرف انه غرس بيده فهي له والبينة على غيره مستناه بين ارضين احدهما
ارفع من الاخرى على السناة اشجار لا يدري فاغارسها قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل ان كان الماء يشرع الى الارض السفلى بدون السناة ولا يحتاج في
الماء الى السناة كان القول في السناة قوله لكن ضاحب الارض الحليا مع يمينه
كان القول في السناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر البينة وان كانت الكرمة
السفلى تحتاج الى امساك الماء الى السناة كانت السناة وما عليها من الارض
بينهما رجل دفع كرمه الى رجل يعامله فالغرس على من يكون حكم الشجار
اسماعيل الزاهد عن استاذه الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه الامام
انا نختار هذه المسالة بسالة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة
العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان المراد
القضيب الذي يوضع في الشجر تكون على صاحب الشجر بحكم العمل صد
من اصلاح القضيب وشق الشجر واد خال القضيب في الشجر الوصل
العامل كذلك في هذه المسالة القضب الذي يكون منه الغرس يكون على
الكرم والفتل يكون على العامل وكذا الدعايم يكون على العريش على صاحب
الدعايم في الكرم تكون على العامل وكذلك في تغطية صاحب الكرم ووضع
ما كان من باب العين كالتبول الذي يوضع في الكرم يكون على صاحب
الكرم وعمل التغطية يكون على العامل يوضع في الكرم يكون على صاحب
من ذلك يكون لصاحب العامل حتى لو انفسخت مدة المعاملة فالبسر
كرم لا للعامل ويجب على العامل حفظ نفسه

عن الحرام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)